

محضر الاجتماع الثالث للجنة الخبراء الماليين بتاريخ 2007/10/29

عقد الاجتماع برئاسة الدكتور عبد الباسط تركي سعيد - رئيس ديوان الرقابة المالية ورئيس اللجنة (إضافة إلى وظيفته) وبحضور عضو اللجنة والخبيرين، وبعد إقرار جدول الأعمال نظرت اللجنة بالفقرات المدرجة أدناه:

1. أعمال مدقق حسابات صندوق تنمية العراق

بحضور مدقق حسابات صندوق تنمية العراق لعام 2007 (شركة ارنست ويونغ) تمت مناقشة كشف التدفق النقدي للصندوق للفترة من 1 كانون الثاني 2007 لغاية 30 حزيران 2007، كذلك مناقشة مضمون التقرير المرحلي الذي أعده عن حركة التدفقات النقدية للصندوق للفترة ذاتها.

وقد أبدت اللجنة عددا من التحفظات على بعض ما ورد في التقرير وجرت مناقشتها مع المدقق الذي أبدى بدوره استعداداه لإعادة النظر فيها أو استكمال الجوانب التي كان رأي اللجنة أنها قد تعكس صورة مظلمة إن تم عرضها بالشكل الأولي الذي ظهرت فيه. وقد قررت اللجنة اعتماد الإجراءات أدناه:

1- 1. التأكيد على كل من وزارة المالية والبنك المركزي بضرورة أقرار الحساب الجاري لصندوق تنمية العراق لدى البنك المركزي لحساب وزارة المالية بحساب خاص لكي يتسنى التحقق والمتابعة والسيطرة على التدفقات النقدية الخارجة والداخلة للصندوق ومتابعة عكسها وقيدها في النظم المحاسبية للبنك المركزي ووزارة المالية بشكل سليم أولا بأول وتوثيقها ومطابقتها دوريا وبالشكل الذي يسهل عملية الرقابة اللاحقة لحركة الحساب.

1- 2. ضرورة قيام مؤسسة تسويق النفط (سومو) بإيداع موارد مبيعات النفط الخام أو المنتجات النفطية بأسلوب المقايضة لحساب الخزينة العامة ومعالجتها حسابيا باعتبارها إيراد عام للخزينة على أن تأخذ وزارة المالية بنظر الاعتبار تأمين التخصيصات المالية اللازمة لوزارة النفط بالحجم الذي تحتاجه لتأمين مشترياتها من المستلزمات السلعية التي كانت تخطط للحصول عليها مقايضة بالنفط الخام من خلال الموازنة العامة.

كما تقرر عقد اجتماع فرعي لاحق لاجتماع المجلس الدولي للمشورة والمراقبة لاتخاذ الإجراءات المناسبة لأية توصيات يتخذها المجلس الدولي بهذا الصدد

2. بالنظر لعدم تجاوب الجهات التي تمت مفاتها لغرض تزويد اللجنة بمعلومات دورية عن الجوانب المالية ذات العلاقة بصندوق تنمية العراق، والطلب منها تسمية عناصر ارتباط لغرض تفعيل إجراءات المتابعة .. وهم كل من :

- أ. البنك المركزي.
- ب. وزارة المالية.
- ج. وزارة النفط.
- د. مصرف التجارة العراقي

تقرر التأكيد على هذه الجهات الضرورة الماسة لتهيئة المعلومات المطلوبة شهريا وتزويد اللجنة بها لكي يتسنى لها رصد جوانب الخلل والتوصية باتخاذ ما يلزم لمعالجتها.

3. الطلب من وزارة المالية تزويد اللجنة بنسخة من موازنة الدولة لعام 2008 لغرض الاطلاع على تقديرات الموارد النفطية لعام 2008 وقواعد احتسابها، كذلك الاطلاع على تعليمات تنفيذ الموازنة ومدى تضمنها على الضوابط الرقابية اللازمة لتقوية إجراءات الضبط الداخلي ونظام الرقابة الداخلية.

4. ناقشت اللجنة بشكل مفصل تحفظات مدقق حسابات صندوق التنمية والخاصة بعدم كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي الخاص بالصندوق والمطبق حالياً لدى كل من البنك المركزي ووزارة المالية وتقرر إجراء لقاءات فرعية مع الإدارتين الماليتين لدى الجهتين لغرض تحديد أسلوب تطوير التطبيقات الحالية وصولاً إلى تجاوز النقاط السلبية التي وردت بتقارير مدقق الحسابات بهذا الصدد.

5. اجتماع المجلس الدولي للمشورة والمراقبة

ناقشت اللجنة التقرير المعد من قبلها والذي سيتم عرضه على المجلس الدولي في اجتماعه القادم (1-2 تشرين الثاني 2007) في باريس والذي استعرضت فيه اللجنة المنهجية وخطة العمل لنشاطها خلال العام القادم وما تم انجازه من إجراءات لتأمين انسيابية سليمة لعملية انتقال المهام من المجلس الدولي بعد انتهاء أعماله بتاريخ (31 كانون الأول 2007) بموجب قرار مجلس الأمن الدولي 1723 إلى لجنة الخبراء الماليين وأجرت التعديلات المطلوبة وصادقت عليه.

كما ناقشت التقرير المعد من قبل ديوان الرقابة المالية والذي سيتم عرضه أيضاً على المجلس الدولي والمتضمن فحصاً لاحقاً للنقاط والتحفظات المثارة في تقرير مدقق حسابات الصندوق لعام 2006 وأيدت مضمونه.

وقد تم تهيئة نسخ من التقريرين باللغة الانكليزية لتوزيعها على أعضاء المجلس الدولي أثناء الاجتماع كما تقرر عرض التقريرين على موقع لجنة الخبراء الماليين على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) بعد مناقشتها في اجتماعات المجلس الدولي.

6. الحصانة الدولية على أموال الصندوق

اطلعت اللجنة على المراسلات الجارية بين وزارة الخارجية وأمانة مجلس الوزراء والبنك المركزي والخاصة بإعداد مشروع قرار دولي لتمديد الحصانة على أموال الصندوق بعد انتهائها في 31 كانون الأول 2007، كما استمعت إلى الإيضاحات التي عرضها السيد رئيس اللجنة عن اتصالاته الهاتفية لمتابعة انجاز هذه المهمة بتوقيينات مناسبة .. وتقرر استمرار متابعة الاتصالات والمراسلات وإعطائها أولوية قصوى لتأمين استصدار قرار دولي بهذا الصدد قبل تاريخ 31 كانون الأول 2007.

7. نظام الرقابة والسيطرة والقياس على النفط

بناء على طلب لجنة الخبراء، قدم مدقق حسابات الصندوق تقريراً وجدولاً تفصيلياً مستمدة بياناته من نظم معلومات المؤسسات النفطية ووزارة النفط والذي يبين كميات النفط الخام المنتج والمصدر والمستهلك داخلياً خلال عام 2006 وكذلك للنصف الأول لعام 2007. لقد اظهر كلا الجدولين فروقات في الموازنة بين المعلومات المستنقاة من المؤسسات النفطية وتلك المستنقاة من وزارة النفط، كما اظهر التقرير فروقات رقمية عالية تجاوزت العشرين مليون برميل خلال عام 2006 في حين كانت في حدود المليونين برميل خلال النصف الأول لعام 2007 ولم تقدم وزارة النفط تحليلاً رقمياً ومبرراً لطبيعة هذه الفروقات.

قررت اللجنة مفاتحة وزارة النفط لبيان رأيها بأسباب هذه الفروقات على أن تظهر المسببات مكممة رقمية وفي حالة تعذر ذلك بيان الأسباب التي تبرر عدم توافر الإمكانية . كما تقرر متابعة إجراءات وزارة النفط الخاصة بتنفيذ الدراسة المعدة لتهيئة نظام متكامل للسيطرة والقياس على النفط أنتاجاً وتصديراً واستهلاكاً داخلياً وأوصت بمتابعة الموضوع باجتماعات جانبية بعد تقديم وزارة النفط المعلومات المطلوبة وكذلك لتقدير التوصيات المناسبة بهذا الصدد .

8. التقرير النهائي لمجلس المشورة والمراقبة

ناقشت اللجنة مسودة التقرير النهائي للمجلس الدولي والمقرر إصداره بعد انتهاء أعمال المجلس في 31/كانون الأول/2007 والذي ستجري مناقشته في اجتماع المجلس القادم في باريس (1-2/ تشرين الثاني) وانتهت إلى مجموعة من التعديلات المطلوب إجراءها على مسودة التقرير .. وهيئة مذكرة باللغة الانكليزية سوف يتم عرضها في اجتماعات المجلس الدولي بالتعديلات التي يرى الوفد العراقي ضرورة إجرائها.

9. الاجتماع القادم

تقرر عقد الاجتماع القادم بتاريخ 9-10/ كانون الأول/2007